



جامعة بن سويف - كلية التجارة



JFC2

جامعة

البنية
الإدارية

المالية والتجارة

مجلة الدراسات المالية والتجارية

تصدرها

كلية التجارة - جامعة بنى سويف

٢٠٠٩

العدد الثالث



مجلة الدراسات
المالية والتجارية



مجلة علمية أكademie محكمة متخصصة في مجالات العلوم الإدارية
تصدرها كلية التجارة - جامعة بنى سويف

رئيس مجلس الإدارة

أ.د/ محمد عبد الله محمد

عميد الكلية

رئيس التحرير

أ.د/ بدر نبيه ارسانيوس

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

أعضاء مجلس الإدارة

أ.د/ محمد مصطفى الجبالي

أ.د/ عمر عبدالجواد

أ.د/ علاء الدين عبدالغنى

٢٠٠٩

العدد الثالث



**مجلة الدراسات
المالية والتجارية**



كلية التجارة - جامعة بنى سويف

البحوث باللغة العربية : -

قياس القيمة المضافة في صناعة التأمين على الحياة بالسوق المصري باستخدام
الاساليب الكمية

د/ هيثم ممدوح العبادي
د/ عادل محمد القطاونه

مدى تأثير مهنة التدقيق في جودة البيانات المالية المقدمة للدواوير الضريبية

د/ عماد عبدالجليل على اسماعيل

استخدام شاذج بوكس-جنكز في التنبؤ بمنافع نظام التأمينات الاجتماعية
بالمملكة العربية السعودية

د عبد احمد ابو يكر
اد. غالب عوض الرفاعي

اثر الازمة المالية العالمية على شركات التأمين العربية(دراسة تحليلية)

اد. مصطفى جلال مصطفى
اد. احمد فؤاد عطية
د. مدحت محمد احمد عبدالعال
هشام عبد التواب مهران مرسى

نموذج احصائي لتقدير تأثير التدخين على سرطان الرئة

سحر محمد مهران

تحليل قدرة مؤشرات السيولة على تفسير تحركات اسعار الاسهم
والتنبؤ بها في سوق الاوراق المالية بالتطبيق على البورصة المصرية

د/ مني يوسف شفيق

تأثير الثقة والرضا على العلاقة بين الجودة المدركة للخدمة وولاء العميل

عاطف محمد العازمي
إشراف :
اد. يسري امين سامي
د/ دينا زين العابدين سعيد

مدى مسؤولية مراجع الحسابات عن مقولية التقديرات المحاسبية في الشركات
المساهمة المسجلة بالبورصة الكويتية "دراسة تطبيقية"

البحوث باللغة الإنجليزية :

CORRUPTION AND ECONOMIC DEVELOPMENT Dr. Mohamed Imam Salem

ISLAMIC BANKS AND MURABAHA
OPERATIONS-ANOTHER APPROACH

Dr. Mansuor Sabah AL Fadhl

٢٠٠٩

العدد الثالث



**مجلة الدراسات
المالية والتجارية**



كلية التجارة - جامعة بنى سويف

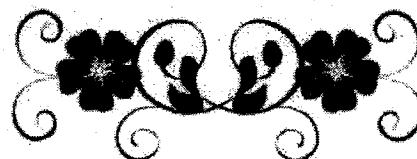
الفهرس

رقم الصفحة	اسم الباحث	اسم البحث
البحوث باللغة العربية :-		
١	د/ عمر عبد الجاد عبد العزيز	قياس القيمة المضافة في صناعة التأمين على الحياة بالسوق المصري باستخدام الاساليب الكمية
٢٢	د/ هيثم ممدوح العبادي د/ عادل محمد القطاونة	مدى تأثير مهنة التققيق في جودة البيانات المالية المقدمة للدواائر الضريبية
٥٧	د/ عماد عبد الجليل علي إسماعيل	استخدام شناخ يوكس-جنكتز في التتبُّع بمنافع نظام التأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية
١٠١	د. عبد الله أبو بكر د. غالب عوض الرفاعي	تأثير الأزمة المالية العالمية على شركات التأمين العربية (دراسة تحليلية)
١٧١	د. مصطفى جلال مصطفى د. احمد فؤاد عطية د. مدحت محمد احمد عبد العال هشام عبد التواب مهران مرسي	نموذج إحصائي لتقدير تأثير التدخين على سرطان الرئة
٢٠٧	سحر محمد مهران	تحليل قدرة مؤشرات السيولة على تفسير تحركات أسعار الأسهم والتنبؤ بها في سوق الأوراق المالية بالتطبيق على البورصة المصرية
٢٣٧	د/ مني يوسف شفيق	تأثير الثقة والرضا على العلاقة بين الجودة المدركة للخدمة وولاء العميل
٢٨٤	عاطف محمد العازمي إشراف : د/ يسري أمين سامي د/ دينا زين العابدين سعيد	مدى مسؤولية مراجع الحسابات عن معقولة التقديرات المحاسبية في الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة الكويتية "دراسة تطبيقية"
البحوث باللغة الإنجليزية :-		
CORRUPTION AND ECONOMIC DEVELOPMENT		Dr. Mohamed Imam Imam Salem 1
ISLAMIC BANKS AND MURABAHA OPERATIONS-ANOTHER APPROACH		Dr. Mansuor Sabah AL Fadhl 25

٢٠٠٩

العدد الثالث

مدى تأثير مهنة التدقيق
في
جودة البيانات المالية
المقدمة للدوائر الضريبية



إعداد

الدكتور هيثم ممدوح العبادي

قسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية والمالية
جامعة عمان الأهلية

الدكتور عادل محمد القطاونه

قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والمالية
جامعة الزيتونة الأردنية

الكلمات الدالة: دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، تدقيق الحسابات، جودة البيانات المالية.

الملخص

هدفت هذه الدراسة التتحقق من مدى وجود تأثير لمهنة التدقيق في الأردن على جودة البيانات المالية المقدمة للدوائر الضريبية، كما هدفت إلى التتحقق من مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكتب التدقيق على جودة البيانات المالية المقدمة لدوائر الضريبية .

وتكون مجتمع وعينة الدراسة من مدقري ومدققي دائرة ضريبة الدخل، حيث تم توزيع ١٠٠ إستبانة وقد شمل هذه التوزيع مديرية تقدير وتدقيق كبار المكلفين ، ومديريات المتوسطين (التجاري والصناعي والخدمي) .

ولقد توصلت الدراسة إلى أن للالتزام بمتطلبات مهنة التدقيق في الأردن من حيث تطبيق القواعد والمبادئ ومعايير المحاسبة المعتمدة تأثيراً على جودة البيانات المالية المقدمة للدوائر الضريبية

وأوصت الدراسة بألزام جميع الشركات العاملة في الأردن بمسك حسابات قانونية ، أي مدققة من قبل مكتب تدقيق حسابات قانوني . وزيادة التأهيل والتدريب لمدققي الحسابات القانونيين في الأردن و الإرتقاء بالمستوى العلمي والمهني للمحاسبين القانونيين وإطلاعهم على كافة المستجدات وذلك لضمان الالتزام بمعايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات المعتمدة

The impact of the auditing profession in the quality of the financial statements submitted to the tax services

This study aimed to determine the effect of the auditing profession in achieving the wishes of the users of financial statements, and these users by government agencies, and purpose of this study was to investigate the

impact of inter packages adopted by the profession have an impact on the financial statements provided to the community tax whether the financial statements has become a justice of what is Does the lack of the reality gap between tax departments and between auditors.

the community and a sample study of the valuers and auditors Income Tax Department, where 100 have been distributed questionnaire included the distribution estimate and verify the Directorate of Large Taxpayers, and medium-sized districts (commercial, industrial and service).

The study found that the commitment to the requirements of the auditing profession in Jordan in terms of application of rules and principles and accounting standards adopted an impact on the quality of the financial statements submitted to the tax departments.

The study recommended to compel all companies operating in Jordan to maintain the accounts of law, and be audited by the Audit Bureau were legal, and increasing rehabilitation and training for auditors laws in Jordan and upgrading the scientific and professional accountants, legal and inform them of all developments so as to ensure compliance with accounting standards.

مقدمة

تعتبر مهنة التدقيق ومبررات اللجوء إليها والمفاهيم المختلفة المرتبطة بالمهنة من الأمور الجدلية ، فكثيراً ما تثار أسئلة مهمة يطرحها مستخدمو البيانات المالية المدققة حول مدى تأثير مهنة التدقيق وقدرتها في تحقيق رغبات وحاجات مستخدمي البيانات المالية المختلفة .

لقد كان للتصورات المختلفة والمتغيرة في نفس الوقت والتي تتعلق بأهداف التدقيق وطبيعة ومخرجات عملية التدقيق ومسؤوليات المدققين الأثر الكبير على مهنة التدقيق ومدى قبول عملية التدقيق والإعتماد على تقرير التدقيق من قبل جهات كثيرة ، ولعل من أبرز هذه الجهات الدوائر الضريبية، فالدوائر الضريبية حتى تستطيع تحقيق إيراداتها ، ونشر الوعي الضريبي، والمشاركة في تحليل الأوضاع الاقتصادية لوضع وتنفيذ السياسة المالية ومدى تأثير ذلك على القطاعات الاقتصادية ، وبما يسهم في الإعتماد على الذات وتغطية النفقات العامة والبرامج الاقتصادية فإنها لا بد من أن تعتمد على بيانات ذات موثوقية .

لقد بينت دراسات سابقة حول مهنة التدقيق والمشاكل التي تواجه مدققي الحسابات في الأردن ونوعية البيانات المالية المقدمة للجهات الحكومية أن القوانين التي تنظم مهنة التدقيق في الأردن وكذلك القوانين الضريبية تعاني من الغموض أو عدم التطبيق ، وأن المدققين يعانون من عدم وجود الوعي الكامل بإل控股集团ات المهنة وماهية إستقلال المدقق ، لذلك من التوصيات التي خرجوا بها ضرورة وضع مدققي الحسابات أمام مسؤولياتهم ومساءلة من يقوم من المدققين بتقديم حسابات غير أصولية أو التصديق على كشوف دخل غير متطابقة مع القانون، وضرورة تعديل القوانين ، ونشر الوعي

عند العملاء بأهداف تدقيق القوائم المالية.

وفي السنوات الثلاث الأخيرة تم إصدار مجموعة من القوانين المعدلة والتي تضمنت في كثير من موادها تنظيم مهنة التدقيق وأهداف التدقيق ومسؤوليات التدقيق وذلك للعمل على زيادة جودة وعدالة البيانات المالية المقدمة للأطراف المختلفة ومن هذه الجهات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات كجهة مستقيدة من هذه البيانات المالية المقدمة حيث تعتبر دائرة ضريبة الدخل والمبيعات من الدوائر الحكومية الأكثر إعتماداً على الحسابات المدققة لغايات إحتساب الضريبة المستحقة .

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة مدى وجود تأثير لمهنة التدقيق في الأردن على جودة البيانات المالية المقدمة للدوائر الضريبية حتى تتمكن الحكومة من الحكم على البيانات المالية المدققة للمنشآت الإقتصادية لتقييمها وتحديد مكانتها في الإقتصاد الكلي .

أهمية الدراسة :

يطرح الكثير من مستخدمي البيانات المالية أسئلة حول مدى تأثير مهنة التدقيق في تحقيق رغبات مستخدمي البيانات المالية، ومن هؤلاء المستخدمين الجهات الحكومية ، ففي ظل وجود تدقيق ذو جودة عالية سيؤدي ذلك إلى بيانات مالية ذات جودة عالية سيؤدي إلى تقديم كشوف ذات جودة عالية للدوائر الضريبية سيؤدي ذلك إلى القدرة على الحكم على البيانات المالية لهذه المنشآت الإقتصادية لتقييمها وتحديد مكانتها في الإقتصاد الكلي .

لقد سعت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات من خلال الإلزام القانوني بمسك الحسابات وتدقيقها من قبل مدقق حسابات قانوني إلا تفعيل دور المحاسب القانوني وتحميله المسؤولية في نفس الوقت في عدالة البيانات

المالية التي يقوم بالمصادقة عليها ، حيث أن الدراسات والتجارب السابقة قد بينت أن هناك الكثير من الحسابات التي كان يتم إعدادها وتقديمها للدوائر الضريبية لا تعطي صورة عادلة عن الواقع الفعلي للمنشأة وأن هناك مخالفات وتجاوزات من قبل المحاسبين والمدققين أنفسهم ، وقد أدى هذا إلى ضعف ثقة العاملين على فحص الحسابات في الدوائر الضريبية بما يتم تقديمها من بيانات مالية ، ولكن جمعية المحاسبين القانونيين سعت جاهدة خلال السنوات الأخيرة إلى تعزيز دورها الإجرائي والرقابي وكذلك التعاون و التنسيق مع الدوائر الحكومية المختلفة والمساهمة في تخطيط وتطوير برامج التدريب للمحاسبين القانونيين لتطبيق معايير المحاسبة ومعايير التدقيق وذلك لرفع كفاءة العاملين في المهنة .

والسؤال المطروح هنا هل كان لجملة الحزم التي تبنّتها المهنة تأثير على القوائم المالية المقدمة للدوائر الضريبية وهل البيانات المالية أصبحت تمثل بعدلة ما هو على الواقع وهل قلة الفجوة ما بين الدوائر الضريبية و ما بين المدققين .

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى الآتي :

١. التحقق من مدى وجود تأثير لمهنة التدقيق في الأردن على جودة البيانات المالية المقدمة للدوائر الضريبية .
٢. التتحقق من مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكتب التدقيق على جودة البيانات المالية المقدمة لدوائر الضريبية .

طبيعة الدراسة :

يمكن اعتبار هذه الدراسة التي تم إجراؤها دراسة ميدانية كون أن البيانات قد تم تجميعها بشكل ميداني من خلال إستبانة الدراسة ، وهي أيضاً

دراسة تحليلية إذ تم العمل على تحليل البيانات المجمعة بواسطة أساليب إحصائية متعددة ، وبما أن الهدف من تحليل البيانات هو دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة فإن هذه الدراسة تعتبر دراسة سببية ، بالنسبة للإطار الزمني تعتبر هذه الدراسة آنية مقطعية كونها عملت على دراسة الواقع كما هو .

الدراسات السابقة :

١. رولا دهمش ، (١٩٩٤) بعنوان " مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في الأردن " ^(١)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الرقابة لجودة أعمال التدقيق ، ومدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن لضوابط رقابة الجودة ، وإختبار مدى وجود اختلافات في إتباعها وذلك بإختلاف حجم المكتب ، وإرتباطه بمكتب تدقيق عالمي ، وكذلك تاريخ التأسيس ووجود قسم خاص في مؤسسة التدقيق مسؤول عن رقابة جودة أعمال التدقيق فيها ، تم توزيع عدد من الإستبيانات على مكاتب لتدقيق الحسابات ، جلست هذه الدراسة إلى أنه يوجد لدى مكاتب التدقيق إدراك كافي لمفهوم ضوابط الجودة في التدقيق وأهميتها ، وأنه لم يكن هنالك تأثير لحجم مكتب التدقيق أو إرتباطه بمكتب تدقيق عالمي أو وجود قسم خاص برقابة الجودة فيه ، وكذلك تاريخ التأسيس، وقد بيّنت هذه الدراسة أن أكثر التحديات التي تحول دون تطبيق مكاتب التدقيق لرقابة جودة أعمال التدقيق هي عدم تطور مهنة تدقيق الحسابات في الأردن وعدم وجود إدراك كافي لأهمية إتباع نظام رقابة الجودة.

و يستفاد الباحث من هذه الدراسة في تصنيف بعض عوامل دراسته

(١) رولا نعيم دهمش " مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في الأردن " ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٩٤

و متغيراتها.

٢. دراسة محمد حميدات (٢٠٠٢) بعنوان "تقييم مستوى جودة تدقيق الحسابات في الأردن و العوامل المحددة لها".^(٢)

هدفت هذه الدراسة إلى فحص مستوى جودة تدقيق الحسابات لدى مكاتب تدقيق الحسابات وذلك للشركات الصناعية و الخدمية المساهمة العامة، و إلى إختبار العلاقة ما بين جودة التدقيق و بعض الخصائص المرتبطة بمؤسسة التدقيق مثل حجم مؤسسة التدقيق ، عدد العملاء الذين يقومون بمؤسسة التدقيق بالتعامل معهم ، وكذلك فترة الإحتفاظ بالعميل ، إرتباط مؤسسة التدقيق مع شركة تدقيق دولية كما وهدفت هذه الدراسة إلى إختبار العلاقة ما بين جودة التدقيق وحجم العميل ، والوضع المالي للعميل ، حجم النمو في المبيعات ، ونسبة المديونية ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن مستوى جودة التدقيق لدى مؤسسات التدقيق في الأردن جيد حيث زاد مستوى جودة التدقيق عن ٧٠ % من هذه الشركات ، كما بينت هذه الدراسة أن لحجم مكتب التدقيق وحجم العميل و الوضع المالي للعميل الأثر في إختلاف مستوى الجودة لتدقيق الحسابات .

كما بينت هذه الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التدقيق وكل من فترة الإحتفاظ بالعميل و إرتباط مكتب التدقيق مع شركات تدقيق دولية ومعدل النمو لدى العميل و نسبة المديونية للعميل .

وقد إستفاد الباحث من هذه الدراسة في تحديد بعض الخصائص المرتبطة بمؤسسة التدقيق في التأثير على جودة البيانات المالية المدققة .

٣. دراسة زياد جمال (٢٠٠٣) بعنوان " العوامل المؤثرة في جودة التدقيق من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة بيئنة التدقيق ، دراسة

(٢) محمد حميدات " تقييم مستوى جودة تدقيق الحسابات في الأردن و العوامل المحددة لها " ، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك ، الأردن ٢٠٠٢

تحليلية .(٣)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في جودة التدقيق الحسابات من وجهة نظر المدققين و الدراء الماليين و المستثمرين ، وكذلك تحليل الأهمية النسبية لهذه العوامل من وجهة نظر كل عينة ، وإختبار وجود أي اختلاف بين آراء المدققين و المراة الماليين و المستثمرين فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في جودة عملية التدقيق ، وقد قام الباحث بتصميم إستبانة لجمع البيانات الأولية لهذه الدراسة ، حيث خلصت الدراسة إلى أن للعوامل المرتبطة بفريق عمل التدقيق الأثر الأكبر على جودة البيانات المالية ، ثم العوامل المرتبطة بتنظيم مكتب التدقيق وسمعته ، كما أظهرت الدراسة أهمية إمام فريق العمل في مؤسسة التدقيق بالمبادئ المحاسبية و معايير التدقيق الدولية و إلتزامهم بأخلاقيات المهنة كالاستقلالية وعدم تدخل الإدارة و النزاهة وال موضوعية ، إضافة إلى ضرورة توفر الخبرة المهنية للمدققين بطبيعة نشاط العميل و صناعته ، الأمر الذي سوف يساهم في زيادة مقدرة المدقق للكشف الأخطاء و الإنحرافات لدى تدقيق القوائم المالية للشركات و وبالتالي رفع من جودة أعمال التدقيق إلى المستوى المطلوب في الأردن .

وقد إستفاد الباحث من هذه الدراسة بأخذ بعض العوامل المرتبطة بمؤسسة التدقيق و التي لها أثر على جودة البيانات المالية المقدمة للدوائر الضريبية .

٤. دراسة (grath,hermanson, careeello) (١٩٩٢) بعنوان:
"خصائص جودة التدقيق من وجهة نظر المدققين و المعدين للقوائم المالية و مستخدميها".^(٤)

(٣) زياد جمال ابراهيم " العوامل المؤثرة في جودة التدقيق من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة ببينة التدقيق" ، دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير ، جامعة الزيت ، الأردن ، ٢٠٠٣ .

J.V. Creelo. R . Hermanson & N.T. Mc Grath , Audit Quality Attributes : the ^(٤) perceptions of audit parteners , auditing , spring , 1992 , pp 1-14

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أراء المدققين و معدى القائم المالية وكذلك مستخدمي القوائم المالية حول العوامل التي تؤثر في جودة التدقيق و تقييم الأهمية النسبية لكل عامل حسب وجهة نظر كل فئة ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه يوجد أربعة عوامل لها أهمية عند تحديد جودة التدقيق وهذه العوامل هي تخصص مؤسسة التدقيق بنشاط العميل ، خبرة مؤسسة التدقيق مع العميل ، التجاوب مع إحتياجات العميل ، إلتزام المكتب بالمعايير العامة للتدقيق .

وقد إستفاد الباحث من هذه الدراسة في تحديد بعض المتغيرات وعند تصميم الإستبانة .

٥. دراسة (copley) ١٩٩٣ ، بعنوان : " أثر المنافسة على جودة التدقيق ، دراسة على مدققي الحسابات في الولايات المتحدة الأمريكية" . (٥)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وجود أثر للمنافسة من خلال العروض التي تتلقاها الوحدات الحكومية من مكاتب التدقيق المختلفة على جودة التدقيق ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط طردية ما بين المنافسة وجودة أعمال التدقيق ، حيث أن الوحدات التي تتلقى عروضاً أكثر تتميز بأن جودة التدقيق فيها تكون مرتفعة ، كما بينت هذه الدراسة أن هناك علاقة إرتباط عكسية ما بين المنافسة و أتعاب التدقيق التي يتم دفعها حيث أن الوحدات التي تتلقى عروضاً أكثر تكون أتعاب التدقيق المدفوعة أقل .

وقد إستفاد الباحث من هذه الدراسة في تصنيف بعض العوامل

P.A.Copley & M . S . Doucet , " the impact of competition on the quality of (٥) govermental audits " , auditing , vol 12 , No 1 , spring 1993 , pp 8-10

المرتبطة بمؤسسة التدقيق والتي لها أثر على جودة البيانات المالية المقدمة للدوائر الضريبية.

وحدة التحليل للدراسة :

لتحقيق أهداف هذه الدراسة ، فقد تم تصميم إستبانة تتألف من :

الجزء الأول: ويتضمن أسئلة تحتوي على بيانات شخصية (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة).

الجزء الثاني : ويتضمن أسئلة عن مدى تأثير الإلتزام بمتطلبات مهنة التدقيق في الأردن على جودة البيانات المالية المقدمة للدوائر الضريبية .

الجزء الثالث : ويتضمن أسئلة عن مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكتب التدقيق على جودة البيانات المالية المقدمة للدوائر الضريبية . مجتمع وعينة الدراسة.

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من مدقري ومدققي دائرة ضريبة الدخل، حيث تم توزيع ١٠٠ إستبانة وقد شمل هذه التوزيع مديرية تقدير وتدقيق كبار المكلفين، ومديريات المتوسطين (التجاري والصناعي والخدمي) حيث تعتبر هذه المديريات هي الأكثر تعاملًا مع الفئات الملزمة بمسك حسابات حيث تم توزيع الإستبانات بطريقة عشوائية على ١٠٠ مقدر ومدقق وهم الفئة المعنية بفحص الحسابات المقدمة للدوائر الضريبية، وقد تم إسترداد ٩٣ إستبانة وتم إستبعاد إستبانتين لعدم إكمال الإجابات فيها .

أساليب جمع البيانات :

١. مصادر ثانوية تتمثل في مجموعة من المراجع العربية والأجنبية العلمية ذات العلاقة بالموضوع .
٢. المصادر الأولية والمتمثلة في إستبانة الدراسة .

صدق وثبات أداة القياس :

تم الحكم على صدق وثبات أداة القياس المستخدمة في الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ (Alpha) وقد بلغت لهذه الدراسة بواقع (92 %) وهي نسبة مقبولة إذا تجاوزت (60 %).

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لتحليل بيانات الدراسة المجمعة من خلال الاستبيانات التي تم توزيعها وهي :

١. أساليب إحصائية وصفية تتمثل في التكرارات والتكرارات النسبية وذلك لتوضيح خصائص العينة.
٢. أساليب إحصائية تحليلية تتمثل في الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لقياس المتغيرات ، وكذلك تم استخدام اختبار التباين (F) لإختبار الفرضيات.
٣. أساليب إحصائية تحليلية تتمثل في اختبار الإرتباط (Correlate) لاختبار قوة الإرتباط ما بين المتغيرات.

تحليل خصائص العينة موضوع الدراسة :

١. الجنس :

يظهر الجدول رقم (١) أن عدد أفراد الدراسة الذكور قد بلغ ٧٢ و بنسبة ٧٩.١ % بينما بلغ عدد الإناث ١٩ و بنسبة ١٧.٢ % .

جدول رقم (١) - الجنس

الجنس	النكرار	النكرار النسبي
ذكر	٧٢	%٧٩.١
أنثى	١٩	%٢٠.٩
المجموع	٩١	%١٠٠

٢. المؤهل العلمي :

يظهر الجدول رقم (٢) أن غالبية أفراد الدراسة هم من حملة شهادة البكالوريوس ، حيث بلغ عددهم ٦٤ و بنسبة ٧٠.٣ % ، ومن ثم حملة

شهادة الماجستير ثم الدبلوم العالي .

جدول رقم (٢) - المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	النكرار	النكرار النسبي
بكالوريس	٦٤	%٧٠.٣
ماجستير	٢٦	%٢٨.٦
دبلوم علي	١	%١.١
دكتوراه	٠	%٠
المجموع	٩١	%١٠٠

٣. التخصص :

٤. يظهر الجدول رقم (٣) أن ما نسبته %٨٩ من أفراد الدراسة هم من المتخصصين في مجال المحاسبة ، ونسبة %٨.٨ لتخصص القانون ، أما إدارة الأعمال فقد كانت بنسبة %٢٠.٢ .

جدول رقم (٣) - التخصص

النخص	النكرار	النكرار النسبي
المحاسبة	٨١	%٨٩
القانون	٨	%٨.٨
إدارة الأعمال	٢	%٢.٢
غير ذلك	٠	%٠
المجموع	٩١	%١٠٠

٤. سنوات الخبرة :

يظهر الجدول رقم (٤) أن ما نسبته ٤٠.٧ % من أفراد الدراسة هم من ذوي الخبرة التي تتراوح ما بين (٥-١٠) سنوات ، أما الذين كانت خبرتهم أقل من ٥ سنوات فقد كانت نسبتهم %٣٠.٨ ، والذين خبرتهم أكثر

من ١٠ سنة وأقل من ١٥ سنة فقد كانت نسبتهم ٢٦.٤% ، أما الذين تزيد خبراتهم عن ١٥ سنة فقد بلغت نسبتهم ٢٠.٢% .

جدول رقم (٤) - عدد سنوات الخبرة

النكرار النسبي	النكرار	عدد سنوات الخبرة
%٣٠.٨	٢٨	أقل من ٥ سنوات
%٤٠.٧	٣٧	٥ سنوات وأقل من ١٠
%٢٦.٤	٢٤	١٠ سنوات وأقل من ١٥
%٢٠.٢	٢	١٥ سنة فأكثر
%١٠٠	٩١	المجموع

وصف البيانات وقياس المتغيرات :

أولاً: العوامل المرتبطة بالإلتزام بمتطلبات مهنة التدقيق :

تم قياس هذا المتغير من خلال الأسئلة من (١ - ١٤) و يإيجاد كل من الوسط الجسابي والإإنحراف المعياري و كما هو واضح في الجدول رقم (٥) يتبين أن الإلتزام بمتطلبات مهنة التدقيق في الأردن قد أثر على الأمور المحاسبية التالية وبالتالي التأثير على جودة البيانات المالية المقدمة للدوائر الضريبية :

جدول رقم (٥)

العامل	الوساط	الحسابي	الانحراف المعياري
الالتزام بتسجيل المصارييف للفترة الحالية.	4.09	0.59	
تعزيز المصارييف بالمسندات المؤيدة لها .	3.97	0.60	
الالتزام بتنزيل مصروف استهلاك صحيح .	3.86	0.75	
استخدام أسعار تحويل مناسبة لتقدير المشتريات أو المبيعات الخارجية .	3.85	0.79	
الثبات في طرق تقدير المخزون إلا في حالة وجود مبرر .	3.84	0.67	
عدم الخلط ما بين المصارييف الإيرادية و المصارييف الرأسمالية .	3.82	1.02	
عدم تسجيل أصول بشكل وهمي .	3.81	0.83	
الالتزام في تنزيل مصروف الاستهلاك لأصول مستخدمة فعلاً .	3.75	0.69	
تسجيل كافة الإيرادات المتحققة خلال الفترة	3.73	0.80	
انخفاض في عمليات التلاعب في المخزون سواءً من حيث الأسعار أو الكميات .	3.60	1.00	
عدم وجود تلاعب في مصروف الرواتب	3.58	0.90	
عدم وجود تلاعب في الذمم المدينة أو الدائنة	3.58	0.83	
عدم تأجيل الإعتراف بإيرادات فترة حالية	3.58	0.73	
انخفاض عمليات تضخيم حجم الإيرادات المعينة	3.32	0.89	

٥- ثانياً : العوامل المرتبطة بمكتب التدقيق :

تم قياس هذا المتغير من خلال الأسئلة من (٢٧ - ١٥) و يأجّد كل من الوسط الحسابي و الإنحراف المعياري كما هو واضح في الجدول رقم (٦) تبين أن أهم العوامل التي أثرت على جودة البيانات المالية المقدمة للدوائر الضريبية هي :

جدول رقم (٦)

العامل	الوساط	البيان	الإيجار
	الحسابي	الموسيقي	المعياري
الخبرة المهنية و الفنية في أمور التدقيق .	4.47	0.72	
قوة الكادر المحاسبي لدى الشركات العاملة .	4.43	0.60	
المعرفة الكافية بطبع نشاط العميل .	4.31	0.69	
وجود جهة منظمة ومراقبة لأعمال التدقيق .	4.20	0.67	
التدريب العملي والتعليم و المحاضرات و الندوات للعاملين في مجال التدقيق .	4.15	0.70	
عدم تدخل الإدارة في عمل مكتب التدقيق .	4.14	0.77	
أن يكون مكتب التدقيق حاصلاً على شهادة الزمالة المهنية .	4.13	1.19	
وجود محاسبين قانونيين في الشركات نفسها .	4.01	0.67	
عدم تغير مكتب التدقيق من فترة أخرى .	3.90	0.56	
مقدار الأتعاب التي يتلقاها مكتب التدقيق .	3.65	0.90	
وجود منافسة كبيرة بين مكاتب التدقيق .	3.60	0.70	
كبير حجم مكتب التدقيق و سمعته في السوق .	3.52	0.89	
عدم تقديم خدمات إستشارية للعميل موضع التدقيق .	3.49	0.64	

٥- اختبار الفرضيات :

٥. الفرضية العامة الأولى :

H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بالإلتزام بمتطلبات مهنة التدقيق في الأردن وجودة البيانات المالية المقدمة للدوائر الضريبية .

H1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بالإلتزام بمتطلبات مهنة التدقيق في الأردن وجودة البيانات المالية المقدمة للدوائر الضريبية .

باستخدام تحليل التباين (F) فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (29.89) وبمقارنتها مع القيمة الجدولية عند درجتي حرية (1, 89) وبمستوى دلالة 5% ، فإن القرار هو رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة .

• الفرضية العامة الثانية :

H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بمكتب تدقيق الحسابات في الأردن وجودة البيانات المالية المقدمة للدوائر الضريبية .

H1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بمكتب تدقيق الحسابات في الأردن وجودة البيانات المالية المقدمة للدوائر الضريبية .

باستخدام تحليل التباين (F) فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (29.98) وبمقارنتها مع القيمة الجدولية عند درجتي حرية (1, 89) وبمستوى دلالة 5% ، فإن القرار هو رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة .

٦. معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة :

يظهر الجدول رقم (٧) معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة و ذلك لغايات التحقق من قوة ومتانة نموذج البحث ، فقد تم العمل على إيجاد معامل الارتباط بين كل من المتغيرين المستقلين ، و معامل الارتباط ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين المستقلين ، متوسط العوامل المرتبطة بالإلتزام بمتطلبات مهنة التدقيق ومتوسط العوامل المرتبطة بمكتب التدقيق بواقع (0.264) ، حيث يتبيّن أن العلاقة ضعيفة الأمر الذي

يعزز ويقوي من م坦ة نموذج الدراسة المستخدم .
بإيجاد معامل الإرتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فقد بلغت
بواقع (0.501) بالنسبة للمتغير المستقل الأول ، العوامل المرتبطة
بالالتزام بمتطلبات مهنة التدقيق .
أما بالنسبة للمتغير المستقل الثاني ، والمتصل بالعوامل المرتبطة بمكتب
التدقيق فقد بلغ معامل الإرتباط بواقع (0.502) .

جدول رقم (٧)

المتغير التابع	المتغير المستقل ١	المتغير المستقل ٢	المتغير المستقل
المتغير المستقل ١	0.264	1.000	المتغير المستقل ١
المتغير المستقل ٢	1.000	0.264	المتغير المستقل ٢
المتغير التابع	0.502	0.501	المتغير التابع

٧- نتائج الدراسة :

يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة بالنقاط التالية :

١. أن للالتزام بمتطلبات مهنة التدقيق في الأردن من حيث تطبيق القواعد والمبادئ ومعايير المحاسبة المعتمدة تأثيراً على جودة البيانات المالية المقدمة للدوائر الضريبية ، وبالتالي قدرة الحكومة من الحكم على البيانات المالية المدققة للمنشآت الاقتصادية لتقيمها وتحديد مكانتها في الاقتصاد الكلي ، ويظهر ذلك جلياً من خلال الالتزام بالالتزام بتسجيل المصارييف للفترة ، وكذلك تعزيز المصارييف بالمستندات المؤيدة لها ، و الالتزام بتسجيل مصروف إستهلاك صحيح ، وإستخدام أسعار تحويل مناسبة ، والثبات في طرق تقدير المخزون إلا في حالات مبررة ، حيث أن الالتزام بمتطلبات التدقيق أظهر وجود زيادة في الالتزام حيث أن دراسات سابقة أظهرت أن المنشآت في ظل تدقيق غير قانوني كانت تعاني ببياناتها المالية من عدم التسجيل الكامل و الصحيح للحسابات ، وبالتالي عدم القدرة على الحكم على هذه البيانات المالية إلا بعد تعديليها من قبل الجهات الضريبية .

٢. وجود تأثير للعوامل المرتبطة بمكتب التدقيق على جودة البيانات المالية المقدمة للدوائر الضريبية ، حيث بينت هذه الدراسة أن الخبرة المهنية و الفنية وقوة الكادر المحاسبي لدى الشركات موضوع التدقيق ، ووجود معرفة بطبيعة نشاط العميل ، ووجود جهة منظمة و مراقبة لأعمال التدقيق ، والتدريب العملي و التعليم للعاملين في مجال التدقيق هي من أكثر العوامل التي تؤثر في جودة البيانات

المالية المقدمة ، وينسجم هذا مع ما جاءت به بعض الدراسات السابقة ، وكذلك ينسجم مع توجهات جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين من حيث تنظيم مزاولة المهنة ومحاولة الإرتقاء بها

- التوصيات :

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها ، فإن الباحث يوصي بالآتي :

١. إلزام جميع الشركات العاملة في الأردن بمسك حسابات قانونية ، أي مدققة من قبل مكتب تدقيق حسابات قانوني وذلك حتى تستطيع الحكومة من الحكم على هذه الحسابات وبالتالي عدم اللجوء إلى تعديل هذه الحسابات من قبل المقدريين والمدققين لتقديرها وتحديد مكانتها ومقدار مساهمتها في الاقتصاد الكلي .
٢. زيادة التأهيل والتدريب لمدققي الحسابات القانونيين في الأردن والإرتقاء بالمستوى العلمي و المهني للمحاسبين القانونيين وإطلاعهم على كافة المستجدات وذلك لضمان الإلتزام بمعايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات المعتمدة و بما يسهم في حماية الاقتصاد الوطني .
٣. تعزيز دور المحاسب القانوني وإعطاء الثقة و الإستقلالية الكافية لتأمين الحيادة الكاملة وذلك حتى يستطيع الخروج بالرأي الفني الملائم على البيانات المالية .
٤. التعاون و التنسيق مع الجهات الضريبية وذلك لزيادة جسور الثقة ما بين الدوائر الضريبية و مدققي الحسابات ، و وبالتالي توفير الكثير من الجهد و الوقت المبذول لتعديل البيانات المالية في حالة إنخفاض جودتها و عدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات القوانين و القواعد المحاسبية .

المراجع العربية والإنجليزية:

المراجع من القوانين :

قانون ضريبة الدخل رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠١ و المعدل لقانون رقم ٥٧ لسنة ٨٥ و تعدياته .

قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٣ و المعدل للقانون رقم ٣٢ لسنة ٨٥ .

المراجع العربية :

(١) الحمود، تركي ، محمود فقيش و صايل رمضان ، ١٩٩٢

"المشاكل التي تواجه مدققي الحسابات في الأردن " ، مجلة

مؤته للأبحاث و الدراسات ، مجلد ٧ ، العدد ٤ ، ص ٩٧ -

١٢١

(٢) إبراهيم ، زياد جمال " العوامل المؤثرة في جودة التدقيق من

وجهة نظر الفئات ذات العلاقة ببيئة التدقيق " ، دراسة تحليلية

، رسالة ماجستير ، جامعة آبیت ، الأردن ، ٢٠٠٣ .

(٣) دهمش ، رولا نعيم " مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب

تدقيق الحسابات في الأردن " ، رسالة ماجستير ، الجامعة

الأردنية ، عمان ، ١٩٩٤

(٤) حميدات ، محمد " تقييم مستوى جودة تدقيق الحسابات في

الأردن و العوامل المحددة لها " ، رسالة ماجстير ، جامعة

اليرموك ، الأردن ٢٠٠٢

المراجع الأجنبية :

- a. J.V. Creelo. R . Hermanson & N.T. Mc Grath , Audit Quality Attributes : the perccptions of audit parteners , auditing , spring , 1992 , pp 1-14
- b. P.A.Copley & M . S . Doucet , “ the impact of competition on the quality of govermental audits ” , auditing , vol 12 , No 1 , spring 1993 , pp 8-10